

التأثير السلبي لأزمة الأمن الطاقوي الناتجة عن الأزمة السياسية الليبية على الأمن الغذائي في ليبيا
**The negative impact of the energy security crisis resulting from the
 Libyan political crisis on food security in Libya**

رزيق جويده

جامعة بومرداس/ قسم العلوم السياسية: d.rezzig@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2026/06/10

تاريخ القبول: 2024/11/18

تاريخ الاستلام: 2023 /03/10

ملخص:

سعت هذه الدراسة إلى معرفة كيف أن الأزمة الليبية أثرت على الأمن الغذائي الليبي من خلال تأثيرها على مصادر الطاقة، التي تلعب دورا في تحقيق الأمن الغذائي، الذي صار في الوقت الحالي رهان وتحدي وهاجس لكل الدول. وليبيا بصفتها دولة ريعية تعتمد في نفقاتها العامة على إيرادات النفط، فإن أمنها الغذائي رهينة لتقلبات أسعار السوق النفطية، كما أن امتداد الصراع إلى مصادر الطاقة أدى لعواقب وخيمة على الأمن الغذائي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المجتمع الليبي يعاني من أزمة غذاء حادة نتيجة للأزمة السياسية الليبية التي أثرت مصادر تمويل النفقات العامة، وكذلك أثرت على إستخدامات الطاقة في مجال الغذاء.

كلمات مفتاحية: الأزمة ، الأمن الغذائي ، تأثير ، الأمن الطاقوي.

Abstract:

The purpose of this study is to find out how the Libyan crisis affected food security, Through its impact on energy sources that play a role in achieving food security which has become a bet, challenge and obsession for all countries Libya is a rentier state that relies on oil revenues its public expenditures it is the security of food hostage to fluctuation in oil market prices.

This study concluded that the Libyan society suffers from a food crisis as a result of the Libyan crisis which affected the sources of financing public expenditures, the uses of energy in the field of food

Keywords: : crisis, food security, impact , energy security

رزيق جويده : d.rezzig@univ-boumerdes.dz

1. مقدمة:

يبين واقع العلاقات الدولية اليوم أن صراعات التي تثار بين الدول أصبحت قائمة على تنافس الدول الكبرى للتدخل في المناطق الاستراتيجية ذات الثروات الطبيعية خاصة الطاقوية, للحصول على منافذ ومكاسب لمصادر الطاقة, هذه الأخيرة التي تؤدي دورا أساسيا في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لما لها من دور رئيسي في كل تحدي يواجهه الدول سواء من أجل تغير المناخ أو خلق فرص للعمل أو إنتاج الأغذية أو الأمن وغيرها, ولذا نجد برنامج الأمم المتحدة لعام 2030 يرمي الهدف السابع منه الفقرة (أ) إلى ضمان حصول الجميع وبتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة لما تؤديه من دور محوري في كل المجالات, خاصة في مجال الأمن الغذائي الذي صار رهان تحدي وهاجس لكل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. ليبيا كباقي الدول الربعية تعتمد في تمويل نفقاتها العامة على إيرادات النفط, ولذا فإن أمنها الغذائي يبقى رهينة لتقلبات أسعار السوق البترولية. كما أن احتدام الصراع السياسي الليبي أضاف بعدا آخر قد يسفر بعواقب وخيمة على الأمن الغذائي الليبي.

وكل هذا دفعنا على طرح الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى أثرت الأزمة السياسية الليبية على الأمن الطاقوي الذي أثر بدوره على الأمن الغذائي؟ ومن هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية: ما مفهوم كلا من الأمن الطاقوي والأمن الغذائي؟ كيف تأثر الأمن الطاقوي بالأزمة الليبية وأثر على الأمن الغذائي؟

الإجابة على هذه الإشكالية والتساؤلات الفرعية تستدعي صياغة الفرضية التالية:

- تأثر الأمن الغذائي الليبي بأزمة الأمن الطاقوي الناتجة عن الصراعات السياسية التي طالت مصادر الطاقة في ليبيا كأحد المصادر الرئيسية في تأمين الغذاء.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

- التعرف على كيفية تأثير الأزمة الليبية على الأمن الطاقوي.

- التعرف على العلاقة بين الأمن الطاقوي والأمن الغذائي, وكيف ان أزمة الطاقة في ليبيا نتيجة إمتداد الصراع السياسي إلى مصادر الطاقة أثر على الأمن الغذائي.

- التعرف على كيفية إستخدامات الطاقة في مجال الأمن الغذائي.

منهجية الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من اجل وصف الحالة التي يعيشها المجتمع الليبي نتيجة للصراع السياسي الذي اثر على الأمن بصفة عامة والأمن الغذائي بصفة خاصة, كما تم تحليل العلاقة بين الامن الغذائي والامن الطاقوي تبين ان هذا الأخير يعد المؤمن الرئيسي للغذاء سواء من حيث تمويل نفقات الغذاء او من حيث استخداماته في مجال الغذاء.

أقسام الدراسة:

– الإطار المفاهيمي للدراسة

– تأثير أزمة الأمن الطاقوي الناتجة عن الصراع السياسي على الامن الغذائي الليبي.

2. الإطار المفاهيمي للدراسة:

أصبحت الطاقة من أكبر اهتمامات دول العالم نظرا لما لها من دور مميز كمحرك رئيسي لعجلة التنمية والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي. فهي عامل مؤثر في إعداد الخطط والأهداف التنموية. وليبيا كإحدى الدول الريفية التي يعتمد اقتصادها على عائدات البترول بنسبة 95%, والتي عرفت منذ 2011 أزمة سياسية تحولت إلى حرب أهلية أثرت على مصادر الطاقة والأمن الطاقوي مما أثر على الأمن الغذائي. الذي أصبح مرتبط أشد الارتباط بالطاقة سواء من حيث إنتاجه أو حفظه أو تحفيفه أو طهيهِ... الخ فما المقصود بالطاقة والأمن الغذائي

1.2. مفهوم الأمن الطاقوي:

أ. تعريف الأمن الطاقوي: قبل ذلك يجب تعريف الطاقة, والتي تعرف (بالإنجليزية energy) بأنها إحدى خصائص المادة والتي يمكن تحويلها إلى أحد الاشكال التالية: العمل أو الإشعاع أو الحرارة, وبهذا فهي تتعدى التعريف الشائع بان الطاقة هي القدرة على القيام بالعمل والكيفية التي تتغير وتتحرك بها الاشياء. إذ بدأ مفهوم الطاقة بالتوسع أثناء الثورة الصناعية أواخر القرن 18م (أحمد، 2020). أما الامن الطاقوي فهو قدرة الدولة على تغطية الطلب للحصول على الطاقة بأسعار معينة تكون في متناول العامة من المجتمع. ويعرف بأنه " استخدام مختلف المصادر المعروفة من الطاقة لتغطية الطلب الطاقوي حاضرا أو مستقبلا وبأسعار مقبولة" (رحايلية و بوداح ، 2017). كما يعرف بارتون الامن الطاقوي على أنه "الشرط الذي تكون فيه الأمة وكل أو معظم المواطنين والاعمال التجارية قادرة على الوصول إلى المصادر الطاقوية الكافية

وفق عملية مضمونة، وهذا لبناء مستقبل خال من أي خطر حقيقي لمعظم العراقيين الرئيسية في هذا القطاع (عميش و طرشاني، 2020).

هناك تباين في تعريف الامن الطاقوي بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للطاقة، حيث ترى الدول المنتجة والمصدرة لهذا المورد بأن الأمن الطاقوي يعني بقاء الطلب عند حدوده القصوى مع السعي لإبقاء العرض أقل من الطلب بغرض تحقيق زيادة عمر إحتياطاتها، إضافة إلى ضمان أسعار مرتفعة تزيد من إيراداتها المالية، أما الدول المستهلكة والمستوردة للطاقة فتري باستقرار الاسعار عند مستويات دنيا وذلك عبر سياسات خفض الطلب على الطاقة لجعل المعروض منها أكبر من الطلب ، كما أنها تعمل في سبيل الحفاظ على أمنها الطاقوي على تنوع مصادر الطاقة بإحلال الطاقات المتجددة والبديلة.

كما يمكن تحديد نوعين للطاقة هما: الطاقة التقليدية أو كما تسمى بالطاقة الأحفورية وهي الطاقة التي يتم التنقيب عنها من باطن الارض. وهذا النوع من الطاقة يكلف استخراجها موارد مالية وجهود بشرية وأدوات وآليات تكنولوجية وخبراء في التنقيب، وهو الأمر الذي جعل غالبية الدول المنتجة تستعين بشركات متخصصة أجنبية للقيام بعملية التنقيب والاستخراج. مثل طاقة النفط والغاز التي يكون مصدرها البترول. والطاقة المتجددة وهي الطاقة التي لا تنفذ وتنضب ومستدامة ومتجددة باستمرار، وتعرف على أنها "تلك الطاقات التي يمكن الحصول عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري ومستمر. وهي بذلك عكس الطاقات الغير متجددة الموجودة غالبا في مخزون جامد في الارض لا يمكن الاستفادة منها إلا بعد تدخل الإنسان لإخراجها" (بلكوش و لعربي، 2019). تستخرج الطاقات المتجددة من مصادر عدة هي الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، الطاقة المائية ، وطاقة المد والجزر، والطاقة الحرارية، وطاقة الكتلة العضوية.

ب- أمن الطاقة والامن القومي للدولة: لقد أصبح في السنوات الاخيرة الأمن الطاقوي احد أهم المكونات الرئيسية للامن القومي للدولة، وان تحقيقه لا يقل أهمية عن حماية حدود الدول وارضيتها ضد العدوان الخارجي ، و اصبح التركيز على ضرورة تحقيق الامن الطاقوي الذي صار عنصرا رئيسيا في كل مكون من مكونات الامن القومي والإنساني على رأسها الأمن الغذائي للدولة، مع تزايد التنافس الدولي والتدخل باسم الإنسانية بهدف الحصول على مصادر الطاقة، حدث تحول من الصراع والمنافسة على الأرض كما كان في العهود الاستعمارية السابقة إلى التنافس والصراع على المناطق الغنية بمصادر الطاقة، على اعتبار أنها مورد رئيسي سواء في المجال السياسي حيث تصبح الدولة سيادة في قراراتها وغير تابعة للخارج في المجال الطاقوي،

وفي المجال الاقتصادي فإن الطاقة تعتبر المورد الرئيسي والمحوري إن لم اقل الوحيد لتمويل الخزينة العمومية والدخل القومي وجلب العملة الأجنبية، كما أنها في المجال الاجتماعي توفر مناصب الشغل وترفع من الدخل الفردي وتؤمن كل الاحتياجات الغذائية سواء من حيث توفير الأموال لاستيراد المواد الغذائية أو من حيث استخداماتها في توفير وصنع الغذاء وكل الاستخدامات المنزلية.

لقد توقع عدد من الباحثين هذا التحول منهم "أولمان" الذي أشار في بداية ثمانينات القرن الماضي إلى تراجع عدد الصراعات في شأن الاراضي، و تكهن انه مع الارتفاع في الطلب على الطاقة وزيادة الاضطراب في العرض ستندلع المزيد من الصراعات على مصادر الطاقة خصوصا النفط، ورأى مثل تلك الصراعات ستأخذ في الأغلب شكل المواجهات العسكرية الصريحة، ولكن ستكون على شكل صدمات حادة بدلا من حروب طويلة وستحدث بين الدول المتجاورة في الاساس (بن حمزة، 2021).

2.2. مفهوم الامن الغذائي:

أ- تعريف الأمن الغذائي: يعرف الأمن عامة بأنه "إحساس الفرد والجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية والنفسية وعلى قمتها دافع الأمن المظهري المادي كالسكن الدائم والمستقر والرزق والغذاء الصحي والتوافق مع الغير من خلال اعتراف المجتمع بالفرد ومكانته ودوره (بن قلووش، 2019) أما الأمن الغذائي يعني حصول الفرد على ما يلبي حاجاته اليومية من الغذاء. وهو حينما يتيح لكل الأشخاص في جميع الأوقات بصفة مادية واقتصادية الحصول على تغذية كاملة ومؤكدة حيث تلبي احتياجاتهم الطاقوية وتتلاءم مع تفضيلاتهم الغذائية من أجل التمتع بحياة صحية ونشطة (بن عيسى و كيري، 2018). كما يشير الأمن الغذائي إلى توفر الغذاء للأفراد دون أي نقص، ويعتبر بأن الأمن الغذائي تحقق فعلا عندما يكون الفرد لا يخشى الجوع أو أنه لا يتعرض له، ويعني حسب منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة"، وعرفه البنك الدولي بأنه: "حصول كل الناس وفي كل الأوقات على غذاء كافي لحياة نشطة و سليمة" (سالت، 2017).

كان فيما سبق يقال بان دولة ما حققت امنها الغذائي إذا استطاعت تحقيق الاكتفاء الذاتي بالاعتماد على مواردها وإمكاناتها الذاتية في إنتاج الاحتياجات الغذائية لكافة الأفراد وهذا حسب المفهوم التقليدي لتعريف الامن الغذائي، أما المفهوم الحديث للأمن الغذائي فهو حينما يتوفر الغذاء لكافة الافراد وعلى كل المستويات سواء كان الغذاء منتج محليا أو مستورد.

ومنه يمكن القول بأن الأمن الغذائي هو عندما يتمكن جميع الأفراد وفي كل الأوقات من الحصول بصفة مادية واقتصادية على تغذية صحية كاملة وسليمة تلبي احتياجاتهم الطاقوية وتتلاءم مع خياراتهم الغذائية من أجل حياة سليمة ونشطة، كما يمكن القول بأن الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمكن جميع البشر وفي كل الأوقات بفرص الحصول على الغذاء الكافي والسليم وتوفر فرص العمل لكي يستطيعون شراء وتأمين الغذاء لاجل العيش الكريم والحياة الصحية.

هناك أربعة عناصر تدل على أن الأمن الغذائي محقق في دولة ما وهي بمثابة أركان للأمن الغذائي هي (بن عيسى و كيري، 2018):

- توفر الغذاء: ويعني عرض السلع الغذائية بنوعية جيدة وكمية كافية بالاعتماد على الإنتاج المحلي والإستيراد بشرط أن يكون الإنتاج المحلي أكبر من الاستيراد. حتى يكون هناك مجال لتجنب صدمات إستيراد السلع الغذائية التي من الممكن أن تكون لأي سبب مثل الحرب الروسية الأوكرانية التي كانت سبب في إنقطاع الإمداد الأوكراني بالقمح إلى الدول المستوردة لهذه المادة الغذائية الحيوية.

- الوصول إلى الغذاء: ويكون عن طريق القدرة على تأمين الغذاء على مستوى الأسواق ووسائل الإنتاج مع مراعات مسألة القدرة الشرائية ودرجة تكامل الأسواق والسياسات السعرية الحكومية والقدرة على تحمل التكاليف.

- التوزيع العادل للمواد الغذائية على مختلف أطراف وطبقات المجتمع بما يضمن استخدامه والاستفادة منه لكل طبقات المجتمع دون تمييز.

- بالإضافة إلى عامل الزمن والاستقرار الذي يضمن استقرار العوامل الثلاثة السابقة ويحقق الاستدامة. غير أن الباحثين أدركوا أن المعروض من الغذاء قد يكون متاح بكميات كافية على المستوى القومي أو المجتمع ككل لكن يوجد فئات في المجتمع بدون القدرة الشرائية اللازمة للحصول على الغذاء (sen, 1983).

قد يكون هناك عدم وجود أمن غذائي (الأمن الغذائي) الذي يكون نتيجة لمجموعة من الهزات التي تمس مجموعة القنوات (بن عيسى و كيري، 2018)، مثل:

- صدمات الإنتاج مثل فقدان المحاصيل الزراعية نتيجة لكوارث طبيعية أو غيرها أو عدم كفايتها.

- صدمات التجارة بسبب التضخم المفرط وتشوه جهاز الأسعار.

- صدمات التحويلات بسبب انهيار نظام الرعاية الاجتماعية الناجم عن الانكماش الاقتصادي الذي يمس مداخل الأسر وتقع في خطر اللأمن غذائي. حيث أكدت بغض الدراسات أن هناك حوالي 754 مليون نسمة في العالم يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية يتواجد معظمهم في الدول النامية.

ب- أنواع الامن الغذائي: يتم تحديد نوعين للأمن الغذائي وذلك على أساس إن كان الأمن الغذائي تحقق بالاكْتفاء الذاتي من الإنتاج المحلي, أو من الاستيراد مع الإنتاج المحلي:

- الأمن الغذائي المطلق: ويعني قدرة الدولة على إنتاج غذائها بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي, أي تحقيق الاكتفاء الذاتي, بمعنى أن الدولة تستطيع تحقيق الطلب الكلي على الغذاء أي إنتاج غذائها محليا بما يلي احتياجاتها الغذائية مع إمكانية تحقيق فائض للتصدير.

- الأمن الغذائي النسبي: ويعني قدرة الدولة على تأمين الغذاء من المواد والسلع الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من متطلبات السكان من الغذاء.

ج- تعريف الفجوة الغذائية: عندما لا يتحقق الاكتفاء الذاتي من الغذاء المنتج محليا ويتم تسديد النقص منه عن طريق الاستيراد نكون أمام فجوة غذائية, وبالتالي تعرف الفجوة الغذائية بأنها الفرق بين الإنتاج المحلي والطلب الإجمالي من الغذاء ويتم تأمين مقدار العجز عن طريق الاستيراد, وتعني أيضا مقارنة السلع الغذائية الرئيسية المنتجة محليا بالسلع الغذائية المستوردة من خارج الدولة وما هو متاح منها للاستهلاك (يعلي, 2017). وهذا ما يجعل الدول المغاربية تقوم باستيراد ما يقارب أو يتجاوز ما نسبته 75% من السلع الغذائية الرئيسية, وهو ما يساهم في اتساع الفجوة الغذائية التي تكون ناتجة عن عدم التوازن بين السلع المعروضة من المواد الغذائية الرئيسية والطلب عليها, حيث يكثر الطلب ويقل العرض وبالتالي تلجأ الدول إلى استيراد هذه السلع (بن حمزة, 2021), وذلك بهدف تغطية النقص من الغذاء وتهدئة الأوضاع الاجتماعية و شراء السلم الاجتماعي غير أن ذلك يجعل الدول تقع في دائرة التبعية الغذائية ومن ثم التبعية السياسية والتأثير على القرار السياسي.

3.2. مؤشرات الأمن الغذائي في ليبيا: بعد انهيار النظام وتفاقم الصراع بين القبائل والمليشيات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي أدى إلى انفلات الأمن, هذا بالتزامن مع الأزمة العالمية للغذاء نتيجة للحرب الروسية الاكرانية وكل ذلك أثر على الوضع الاجتماعي والاقتصادي مما أثر على الأمن الغذائي الليبي الذي يعتمد اعتمادا شبة كليا على الاستيراد خاصة الحبوب من اكرانيا خاصة.

ولذا نجد مدير إدارة الإعلام والتوعية في وزارة الزراعة في حكومة الوحدة الوطنية الليبية كامل بن عيسى يقول بان ليبيا تسعى إلى إعادة المشاريع الخاصة بالحبوب المحسنة لتعزيز أمنها الغذائي، وذلك بعد الأزمة الغذائية التي لحقت بالعالم بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا. كما أكد الباحث الزراعي علي بن طاهر لـ"العربي الجديد"، أن ليبيا تأخرت كثيرا في عودة إحياء المشاريع الزراعية، وقال إن الزراعة في القطاع العام والخاص ما زالت تقليدية، ويتجلى ذلك في ضعف الوحدات الإنتاجية مع عدم كفاءة استخدام الموارد وزيادة الفاقد في الإنتاج الزراعي، وسط تدني الاستثمار الزراعي في القطاعين العام والخاص خلال السنوات السابقة لعدم الاستقرار السياسي بالبلاد (الخميسي، 2022).

وتشير منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) إلى أن الاحتياجات الإنسانية في ليبيا لعام 2022 تطاول 0.8 مليون شخص (10 في المائة من السكان)، وهؤلاء بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، بعد أن كان الرقم 1.3 مليون في العام السابق (الخميسي، 2022).

لقد تسبب الصراع المسلح وامتداده إلى حقول البترول المصدر الرئيسي في تمويل الاقتصاد وجلب العملة الصعبة في إهلاك الاقتصاد الليبي حيث بلغت تقديرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 حوالي نصف قيمته للعام 2010 قبل بدء النزاع، ضف إلى ذلك تعرض ليبيا منذ عام 2020 لموجات متعددة من جائحة كوفيد19. ورغم الجهود الكبيرة المبذولة فقد واجه النظام الصحي المنهك أصلا بسبب عقد من الصراع، تحديات كبيرة في توفير الرعاية الصحية وضمان جودتها وسط اشتداد تأثير الجائحة. وعلى الرغم من تسجيل انخفاض ملحوظ في حالات الإصابة وعدد الوفيات من الجائحة منذ مارس 2022. ازداد الأمن الغذائي سوءا بسبب الأزمة الروسية-الأوكرانية وما نتج عنها من نقص في المواد الغذائية الأساسية وارتفاع في أسعارها في السوق المحلية، ورغم أن ليبيا قد شهدت انتعاشا في النمو الاقتصادي في عام 2021، إلا أن القطاع النفطي، الذي يمثل الدعامة الأساسية للاقتصاد، مرّ بتقلبات كبيرة خلال العام 2022. حيث تم تسجيل زيادة في إنتاج النفط في عام 2021 (بمتوسط 1.2 مليون برميل يوميا مقارنة بـ 0.4 مليون برميل يوميا في عام 2020) بعد رفع الحصار على صادرات النفط الذي كان مفروضا في غالبية 2020. إلا أن مع تأجيل الانتخابات الوطنية التي كانت مقررة في ديسمبر 2021 والتي تزامنت مع زيادة حالة عدم اليقين السياسية والأمنية، تراجع إنتاج النفط خلال الربع الأول من عام 2022 إلى مستوى أقل بنسبة 4.4 في المائة من متوسط عام 2021، كما واصل الإنتاج تراجعته خلال الربع الثاني من هذه السنة (البنك الدولي، 2022).

الجدول رقم 01: بعض مؤشرات الأمن الغذائي في ليبيا خلال الفترة (2015_2020).

السنة						المؤشر
2020	2019	2018	2017	2016	2015	
125.8	129.7	41.39	128.8	118.3	141.9	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية
5.26	5.18	-	-	-	-	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الف دولار)
31.37	31.41	31.30	31.16	31.32	31.25	إمدادات الطاقة (كيلو كالوري / للفرد/ في اليوم)
48.6	83.2	84.5	80.4	84.2	83.1	الإمدادات الغذائية من البروتين والدهون (غ/ للفرد/ في اليوم)
102.9	95.7	98.8	90.2	87.1	88.9	إمداد الدهون (غ/ للفرد/ في اليوم)
0.3	-	-	-	-	-	النسبة المئوية للمساحات المزروعة من المساحة الكلية
14.09	13.4	13.83	14.31	14.81	-	نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على تقارير للمنظمة العربية للتنمية الزراعية على أوضاع الأمن الغذائي العربي

3: تأثير أزمة الأمن الطاقوي الناتجة عن الصراع السياسي على الأمن الغذائي الليبي.

1,3: امتداد الصراع السياسي في ليبيا إلى مصادر الطاقة:

اعتمدت الدول العربية عبر تاريخها الاقتصادي والسياسي الحديث على عائدات النفط الذي كان له الاثر الاكبر في تشكيل معالم الخارطة الاقتصادية والسياسية لهذه الدول وربط أهداف التنمية بالتطورات الاقتصادية العالمية، أو بما يعرف تطور أسعار السوق النفطية، وقد بدأت العلاقة بين الاقتصاد والنفط منذ اكتشاف النفط في العراق سنة 1927 تم توالى الاكتشافات النفطية في الكويت، السعودية، قطر، الجزائر، ليبيا والإمارات العربية وغيره (عبد الفضيل، 1979). بما أن عائدات النفط لها دور محوري وأساسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تغذية الإيرادات العامة للدولة فقد تم ربط تمويل مشاريع التنمية وعناصر وموارد الاستهلاك والتوسع في الإنفاق الجاري في الموازنة العامة يجري تمويله من العائدات النفطية (عبد الفضيل، 1979).

إن أحداث الربيع العربي وما خلفته من اضطرابات سياسية أثرت على الاستقرار السياسي للدول وأدت إلى اضطرابات اجتماعية واقتصادية كارثية التي يمكن أن تعوق التقدم الاجتماعي والاقتصادي إلى حد كبير (منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة؛ 2020). ولذا فإن الصراعات الحالية في ليبيا أثرت إلى أبعاد كبيرة ومختلفة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي من خلال ضرب المورد الرئيسي المتمثل في الحقول والموانئ النفطية التي يركز عليه الاقتصاد الليبي، وذلك من خلال امتداد الصراع بشكل متكرر على المناطق الحيوية لآبار البترول من طرف الجماعات المتصارعة، ففي سنة 2018 تسبب إغلاق المنشآت النفطية في خسارة أكثر من 135 مليار دولار وأدى إلى نفاذ الاحتياطي من العملة الصعبة (النفط الليبي في مرمى نيران الازمة السياسية، 2022)

إضافة عمليات تهريب الوقود والتدخلات الخارجية وما خلفته من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية، حيث عملت الدول الغربية على استغلال الازمة النفطية في ليبيا لتحقيق اغراضها، و هو ما يحذر منه خبراء اقتصاد لیبیون من توجه غربي لفرض "برنامج النفط مقابل الغذاء" بذريعة إنهاء الصراع، ما سيكون له تأثير كارثي على معيشة الليبيين لوضع ثروات البلاد تحت الوصاية الخارجية. كما حدث العراق سنة 1995 وكان المتضرر الوحيد منه الشعب العراقي (النفط الليبي في مرمى نيران الازمة السياسية، 2022).

وأزمة كوفيد 2019 والحرب الروسية الاكرانية وما سببته من إنقطاع إمدادات القمح، وهوما شكل خطرا على قطاع الهيدروكربونات العمود الفقري للاقتصاد الليبي، حيث تمثل إيرادات الدولة أكثر من 95 % من عائدات تصدير النفط، هذا ما خلق أزمة اقتصادية واجتماعية في أوساط الشعب الليبي حيث تعطلت إيرادات البترول وأثرت على الدخل القومي وضعفت أوجه الإنفاق الحكومي من رواتب ودعم وعلاج، ومن

ثم تأثر الدخل الفردي تراجعت القدرة الشرائية وإخفضت العملة الليبية وتسببت في غلاء الاسعار ونذرة المواد الغذائية الأساسية وضعفت إمدادات الوقود بسبب انقطاعات الكهرباء المتكررة، كما أن تعرض النهر الصناعي لتخريب شبكته أدى لقطع الإمدادات من المياه في المناطق الغربية والجنوبية الغربية مما شكل خطر على الأمن الغذائي للمجتمع.

2.3. تأثير الأمن الغذائي بأزمة الأمن الطاقوي:

أكد تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أنه بدون النفاذ إلى الكهرباء ومصادر الطاقة فإنه تتضاءل فرص المجتمعات في تحقيق أمنها الغذائي . فما هو الوضع الأمني الطاقوي والغذائي في ليبيا حسب وضعها الراهن؟

أدى عدم الاستقرار السياسي في ليبيا إلى نتائج خطيرة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي و الأمن التي أثرت مباشرة على المواطن البسيط الذي عجز حتى عن تأمين قوت يومه ومستلزماته الحياتية في ظل ضعف السلطات المحلية و تعرض المصدر الرئيسي في تمويل الاقتصاد إلى المساومة والإحتكار أو إغلاق حقول النفط من طرف الجماعات المتصارعة والحكومات المتعاقبة (سلمان، 2022).

ففي عام 2016 و 2020 فرض خليفة حفتر حصارا نفطيا استمر لأشهر إلى غاية فشله في الهجوم على العاصمة، كما هو اليوم الصراع النفطي بين حكومة الدبيبة في طرابلس وحكومة فتحي باشاغا في سرت (النفط الليبي في مرمى نيران الازمة السياسية، 2022). وهو ما خلق ازمة ازدادت خطورتها منتصف أفريل 2022 على خلفية إغلاق آبار النفط وتعطل الإنتاج ووقف التصدير. الذي أدى إلى أزمة أمن طاقوي وغذائي، حيث تأثر الدخل القومي، وازدادت معانات الشعب الليبي من ازمة بدأت ترهق كاهل أصحاب المعاشات والإعانات الحكومية وكل أصحاب الدخول المحدودة. إذ ارتفعت أسعار المواد الأساسية مثل الخبز والدقيق اللذان ازدادا بنسبة 40% و الزيت ازداد بنسبة 25% وكل الخضروات والمواد المنزلية (سلمان، 2022). وتسبب الغلاء وتراجع القدرات الشرائية للكثير من المواطنين في جمود معظم الأنشطة التجارية، إضافة للانقطاعات المتكررة للكهرباء ولساعات طويلة والتي قد تدوم لأيام نتيجة لتعرض محطات توليد الكهرباء للقصف العشوائي بين المتحاربين وتعطل وإمدادات الوقود، وهو ما تسبب في انقطاع المياه عن السكان، وتوقف كل الأدوات والوسائل التي تستخدمها الأسر كآلات الطبخ والتبريد والتجفيف وغيرها. وهكذا تفاقم الوضع الغذائي فحسب تقرير لبرنامج الأغذية العالمي فإن ثلث "3/1" الليبيين يعانون انعدام الأمن الغذائي ومعاناة أطفال من أمراض سوء التغذية وأن 13% من الاسر الليبية لديها فجوة في الأمن

الغذائي. رغم ذلك عملت حكومة الوحدة الوطنية لرفع أسعار الطاقة الكهربائية لأكثر من النصف في مسعى لرفع الدعم تدريجيا وصولا إلى بيعه بسعر الكلفة, دون أن تعمل على إصلاح محطات توليد الكهرباء (الخميسي، 2022).

ولذلك سعت الحكومة الليبية لتدارك ذلك بعدة إجراءات نذكرها في النقاط التالية:

- اتفاقية الشراكة بين سونلغاز الجزائرية والشركة العامة للكهرباء في ليبيا من خلال بناء محطة لتوليد الكهرباء بطرابلس بطاقة 160ميغاواط كمخطط استعجالي لتخفيف الضغط على شبكة الكهرباء الليبية في مجال الإنتاج والنقل وتوزيع الكهرباء والغاز بتاريخ 13 / 07 / 2022.

- القيام بإصلاح زراعي بهدف إيجاد فرص عمل وتطوير النظم الغذائية بعد تلقي برنامج الاغذية العالمي التابع للأمم المتحدة في ليبيا تبرعا بقيمة 350 ألف أورو من الحكومة الفرنسية, الذي ركز على تدريب المزارعين ومنحهم الوسائل اللازمة لتحسين الإنتاج وتعزيز الأمن الغذائي.

- سعت ليبيا إلى تعزيز الامن الغذائي من خلال إعادة مشاريع البذور المحسنة لأجل زيادة الكمية وتحسين النوعية.

- رفع الدعم التدريجي عن الكهرباء والغاز بهدف دفع السكان لترشيد الاستهلاك.

- إعلان حكومة الوحدة الوطنية في 05 / 12 / 2022 عن تشكيل فريق عمل لإعداد استراتيجية أمن غذائي لمواجهة الأزمة الغذائية وتفعيل المشاريع الصناعية المتوقفة من خلال الاستثمار مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتفعيل الدوائر الزراعية بالجنوب.

- تفعيل ديوان الحبوب لدعم الأنشطة الزراعية والصناعية وتنظيم توزيع القمح والدقيق على الشركات و المطاحن والمخازن و توفير مخزون إستراتيجي منها.

- طلب حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج سنة 2022 من شركة سونلغاز الجزائرية إصلاح شبكة الكهرباء الليبية بطرابلس لإعادة إضاءة المدينة.

- تمثل الصحراء في ليبيا 80% من المساحة الكلية فهي تمتلك طاقة شمسية وطاقة رياح كبيرتين الامر الذي جعل الشركة العامة للكهرباء توقع عددا من الاتفاقيات مع شركات متخصصة لبناء محطات لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية , كشركة "دبليو سولار الإماراتية وشركة "توتال إنرجي" الفرنسية, وذلك بهدف الاستثمار في الطاقات المتجددة وتعزيز قدرات الشبكة الكهربائية والتغلب على العجز الحاصل في إنتاج الطاقة, حيث في جانفي الماضي حصلت شركة "إيه جي إنرجي" من هولندا على رخصة بناء أول محطة

للطاقة الشمسية في مدينة غدامس بقدر 200 ميغاواط من الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار، اتفاقية ليبيا والجزائر في مجال الانتفال الطاقوي لتجسيد مشاريع الطاقة المتجددة في ليبيا. (الخميسي، أموال ليبيا... مخاوف من سناريو النفط مقابل الغذاء، 2022).

بالرغم ان ليبيا تمتلك أكبر احتياطي نفطي قدر بـ 48,4 مليار برميل في إفريقيا لم تتمكن في السنوات الأخيرة من تطوير صناعاتها وطاقاتها النفطية أو المتجددة بسبب عدم الاستقرار السياسي وتأزم الوضع وامتداد الصراع بشكل متكرر على إنتاج النفط وعائداته واستغلال الدول الغربية لهذه الأزمة النفطية إذ تبدو واشنطن حريصة على استغلال ورقة الإيرادات النفطية الليبية أكثر من أي وقت في ظل مساعيها لتأمين استمرار تدفق الخام إلى السوق العالمية لتهدئة الاسعار تزامنا مع السعي لحظر النفط الروسي. وحسب الخبير الاقتصادي الليبي عبد الحكيم عامر فإنه رغم الصراع الدائر في ليبيا فإن إيرادات النفط تصل إلى المصرف المركزي الذي بدوره يقوم بتمويل معظم أوجه الإنفاق الحكومي من رواتب ودعم وعلاج الذي سيختفي في حالة وضع اليد الخارجية عليه. (الخميسي، ١، 2022)

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى ان الأمن الغذائي تأثر كثيرا بالأزمة الطاقوية الناتجة عن الأزمة السياسية التي تعرفها ليبيا، وذلك لأن مصادر الطاقة تعد المحور الرئيسي الذي يعتمد عليه الاقتصاد الليبي حيث يتم تمويل كل أوجه الأنشطة الاقتصادية من الربيع البترولي، ولذلك فإن امتداد الصراع السياسي إلى حقول البترول وتخريب شبكة الكهرباء كان لها التأثير الكبير والسلب في تأمين الغذاء. خاصة وأن ليبيا دولة ريعية يعتمد اقتصادها بصفة شبه كلية على عائدات الثروة البترولية.

وقد تم الخروج بالتوصيات التالية:

- الشرط الأولي والضروري لتحقيق الامن العام في ليبيا وبكل مكوناته بما في ذلك الأمن الطاقوي والأمن الغذائي يجب على الليبيين تحقيق مصالح وطنية ووفاء وطني بإنهاء حالة الصراع السياسي.
- يجب على ليبيا التوجه إلى استغلال الطاقات المتجددة بهدف الحفاظ على الطاقة النفطية واستدامتها مع العلم أن لها مساحات صحراوية شاسعة التي يمكن استغلالها لتوليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
- ضرورة الاهتمام بالزراعة الحديثة بتطوير أساليب الزراعة وتنوع المنتج الزراعي وتوفيره كما ونوعا من خلال استخدام أساليب الزراعة الذكية بإدخال التكنولوجيا في المجال الزراعي.

- فتح مجال الاستثمار في القطاع الفلاحي للمستثمرين الاجانب والمحليين من الشباب مع ضرورة دعمهم وتوجيههم ومنحهم تسهيلات للانخراط في القطاع الفلاحي بإنشاء مشاريع صغيرة أو متوسطة
- تخصيص الأراضي للزراعة وتطوير شعبة البذور المحلية.

قائمة المراجع:

- أحمد الخميسي. (19 8, 2022). ليبيا تعزز الأمن الغذائي بإطلاق مشاريع البذور المحسنة. تاريخ الاسترداد 11 10, 2022
- البنك الدولي. (1 9, 2022). ليبيا-الأفاق الاقتصادية مجموعة البنك الدولي. تاريخ الاسترداد 20 2, 2023, من .
- الخميسي, أ. (14 01, 2022). أموال ليبيا... مخاوف من سناريو النفط مقابل الغذاء 10 Consulté le 11, 2022, sur <https://alaraby.co.uk> من إقتصاد عربي
- الخميسي, أ. (6 4, 2022). ليبيا رفع تدريجي لدعم الكهرباء 11 25, 2022, sur <https://alaraby.co.uk>
- النفط الليبي في مرمى نيران الازمة السياسية. (04 09, 2022). تم الاسترداد من <https://www.alarabiya.ne>.
- حسن بعلي. (2017). تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في دول المغرب العربي خلال الفترة 2007/2014مجلة الشؤون الاقتصادية والاقتصاد، صفحة 214.
- سيف الدين رحايلية، و عبد الجليل بوداح . (2017). الإستثمار في الطاقات المتجددة ومتطلبات تحقيق الامن الطاقوي: الاستفادة من التجربة الأمريكية والإشارة لحالة الجزائر. مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، صفحة 168.
- شرين أحمد. (21 جونفي, 2020). تعريف الطاقة. تاريخ الاسترداد 12 10, 2022, من <https://mawdoo3.com>.
- عائشة عميش، و سهام طرشاني. (17 08, 2020). التحول الطاقوي كآلية لاستدامة الامن الطاقوي في دول المغرب العربي-آفاق وتحديات-. مجلة دراسات وأبحاث إقتصادية في الطاقات المتجددة، صفحة 208.

- عبد الرؤوف بلكوش، و محمد لعربي. (2019). دور الطاقة المتجددة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في الدول المغاربية -مع الإشارة إلى التجارب الدولية الرائدة. مجلة الاقتصاد الجديدة ، صفحة 367.
- عبد الفضيل. (1979). النفط والمشكلات المعاصرة (المجلد ص63). المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- كمال الدين بن عيسى، و فتيحة كيري. (2018, 10 29). تحدي الأمن الغذائي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1995-2015. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، صفحة 139.
- محمد مصطفى سالت. (2017). التنمية الزراعية المستدامة وهران الامن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح (شهادة دكتوراه). 48. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
- منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة. (2020, 4 12). السلام والأمن الغذائي.
- نبيل بن حمزة. (2021). الامن الطاقوي الجزائري - تأصيل نظري إيتيمولوجي. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، صفحة 87.
- نسرین سلمان. (2022, 02 02). مسلسل معانات جديد يفرض على المواطنين وسط مخاوف من أزمة غذاء. تاريخ الاسترداد 20 09 2022، من <https://www.alqads.co.uk>.
- نوال بن قلوش. (2019). الإمن البيئي و دوره في تحقيق التنمية بجنوب حوض المتوسط دراسة حالة الجزائر (شهادة دكتوراه). وهران: جامعة وهران2.
- sen, A. (1983), poverty and famines: An essay on entitlement and deprivation Uk. paress: university paress.

